

الشباب والمرأة والتحول الديمقراطي: الأدوار والتحديات والسياقات



د. معتز الفجيري

منسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة فرونت لاين دفنדרز

تستعرض هذه الورقة الأبعاد المختلفة لتناول قضايا الشباب والنساء في إطار التحول الديمقراطي. لقد ارتبط ما عرف بـ«ثورات وانتفاضات الربيع العربي» بالشباب، كما لعبت المرأة أدواراً نوعية في إطار هذه الثورات، لكن المآلات التي أخذتها هذه الثورات حددت أدواراً وفرصاً وتحديات متباينة للشباب والنساء في المنطقة العربية اليوم. في هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى تحليل أدوار الشباب والمرأة كقوى في التغيير السياسي والاجتماعي، وتنطلق من أن طبيعة وملابسات التحول السياسي، وتطور السياقات الاجتماعية والاقتصادية في بلد ما تحدد بدورها طبيعة أدوار الشباب والنساء في إطار عملية التحول الديمقراطي، والمكتسبات التي تحققها الديمقراطية لهذه الفئات، مع التطرق لسياق التحولات في كل من تونس وليبيا. ففي الوقت الذي وفر الانتقال السياسي في تونس فرصاً واسعة لاستيعاب الشباب والمرأة في عمليات التحول الديمقراطي، وأسس لمكتسبات قانونية ومؤسسية مهمة لحمايتهم، فرض تعثر الانتقال السياسي في ليبيا، تحديات وجودية جسيمة أمام الشباب والمرأة، وأحال دون تطور مشاركتهم السياسية

والمدينة. يسعى القسم الأول من الورقة إلى تحليل سياق تطور واقع الشباب والنساء دولياً وإقليمياً، بالتطرق لخصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية على ضوء المآلات والتحويلات الدرامية لثورات الربيع العربي. يستعرض القسم الثاني ما تقدمه مرجعية القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الشباب والمرأة، والتزامات الدول في هذا الإطار. أما القسم الثالث فيناقش مسببات التحول الديمقراطي، وأدوار الفاعلين بما فيهم الشباب والنساء على ضوء التحويلات في المنطقة العربية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بناء الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراعات المسلحة.

سياقات تطور واقع الشباب والمرأة دولياً وإقليمياً

بحسب وكالات الأمم المتحدة، ومبادرة الشباب في الشرق الأوسط، ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي، فإن من يمكن وصفهم بالشباب يندرجوا في المرحلة العمرية التي تشمل الأشخاص من سن 18 إلى 29 عاماً¹. وتمثل نسبة الشباب بالنسبة لمجموع سكان بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النسبة الأكبر بين مناطق العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقل أعمار 60٪ من سكان البلدان العربية عن 30 عاماً، والتي تصل أعدادهم إلى أكثر من مئة مليون. وتبلغ نسبة من هم بين سن 14 و24 عاماً نحو 30٪ من سكان المنطقة، وأكثر من نصف سكان البلدان العربية هم تحت سن 25 عاماً².

بشكل عام هناك تحسن نوعي في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشباب والمرأة على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين بالمقارنة لأي عقود أخرى. انعكس هذا التحسن في تطور مؤشرات التنمية الإنسانية لفئتي الشباب والمرأة من ارتفاع مستويات التعليم، والنشاط الاقتصادي، ومؤشرات الصحة، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، وثورة المعلومات والاتصال، فضلاً عن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي في إدماج تنمية الشباب والمرأة في خطط التنمية العالمية، وآخرها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي تطرقت في أكثر من بند للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين كأهداف رئيسية للتنمية المستدامة

1 حول تعريف الأمم المتحدة للشباب أنظر قرار مجلس الأمن رقم 2250 لعام 2015 بشأن الشباب والسلام والأمن، و تقرير التنمية الإنسانية لعام 2016

2 Hoffman, M. and Jamal, A. (2012) 'The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities'. Middle East Law and Governance 4, p169-170

تسعى بلدان العالم لبلوغها. من ناحية أخرى فقد ساهم تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتشار الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، وتعاقد أدوار المجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في بلورة مرجعية حقوقية لحماية حقوق المرأة والشباب باعتبارهم من الفئات التي تحتاج لحماية خاصة لتمكينهم على المستوى القانوني والسياسي. لكن يتضمن هذا التحسن العام تناقضات واختلالات على المستوى الجغرافي، فظروف الشباب والمرأة، ومؤشرات التنمية الخاصة بهم تتباين من منطقة لأخرى عالمياً، ومن قارة إلى أخرى.

من ناحية أخرى فالحديث عن تحديات إدماج فئتي الشباب والمرأة بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من مناطق في العالم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا ينفصل عن مجموعة من التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي فرضت ضغوطاً ومخاطر تلحق بفئات الشباب والمرأة أكثر من أي فئات أخرى في المجتمع. من ضمن هذه الضغوط، ما تشكله التحولات النيوليبرالية، وسياسات التقشف الاقتصادي³ التي أصبحت بمثابة عقيدة اقتصادية في مختلف أنحاء العالم منذ سبعينيات القرن الماضي، على فرص الحياة والتطور للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمعات والطبقات الوسطى⁴. حيث تسعى معظم هذه السياسات إلى تخفيض الإنفاق العام على الرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي والتعليم، وتخفيض في الأجور، وزيادة رسوم الاستفادة من المرافق العامة، وتخفيض الإعانات الغذائية وخدمات الإسكان، وتحديث ضرراً بحقوق العمال. وقد اهتم خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة بتقييم تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة⁵.

كما حدث هذه المنظومة الاقتصادية النيوليبرالية من فعالية وجدوى مؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وقدرة الناخبين ومؤسسات المجتمع المدني في التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في ظل تضخم النفوذ السياسي لمؤسسات الأعمال الوطنية والدولية، والشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي على حكومات الدول التي تمر اقتصادياتها بأزمات واختلالات مالية،

3 See Schoenbaum, T. (2012) The Age of Austerity: The Global Financial Crisis and the Return to Economic Growth.

Cheltenham: Edward Elgar Publishing

4 Monbiot, G. (2016) 'Neoliberalism- the Ideology at the Root of All Our Problems.' The Guardian. Available at <https://www.theguardian.com/books/2016/apr/15/neoliberalism-ideology-problem-george-monbiot>

5 أنظر تقرير الأمم المتحدة حول وضع مبادئ توجيهية لتقييم تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان، مارس 2018.

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/37/54&Lang=A

الأمر الذي يفسر انتشار الموجات الاحتجاجية وسط قطاعات الشباب بشكل خاص خلال العقد الأخير، والتي تصل في بعض الأحيان لاضطرابات عنيفة ضد النظام الاقتصادي العالمي، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في العديد من بلدان الشمال والجنوب على حد سواء⁶. على مستوى آخر، وكإحدى تداعيات هذه التوجهات الاقتصادية وما نتج عنها من أزمات اجتماعية، فقد أشعل تصاعد اليمين المتطرف ونزاعات الوطنية الشوفينية، خلال السنوات الخمس الأخيرة في العديد من البلدان الغربية، الانقسامات المجتمعية، ومنحت بعداً هوياتي سطحي للصراعات السياسية الوطنية والدولية على حساب مواجهة القضايا التنموية بطريقة إدماجية تشاركية. هذا التوجه المتطرف في البلدان الغربية بما يحمله من توجهات معادية لحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة أو الأقليات تواكب وعزز أيضاً من النزعات الاستبدادية والسلطوية في الكثير من مناطق العالم، من ضمنها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تشهد انتكاسة عميقة لموجات ثورات الربيع العربي. تتأثر أوضاع الشباب والمرأة في المنطقة العربية بهذا السياق العالمي لكن هناك خصوصية في الظروف السياسية والتنموية لهذه المنطقة، والتي تحدد بدورها طبيعة وحدود الأدوار والحقوق التي تتمتع بها فئات الشباب والمرأة. يمكن إجمال هذه الظروف في النقاط التالية:

التحولات والمآلات الدرامية لما عرف بالربيع العربي، تصاعد موجات الأصولية الدينية، التعثر المستمر في التنمية الاقتصادية، الاختلال الجغرافي البنيوي في مستويات التنمية المحلية، فقر مؤشرات التنمية الإنسانية، التمييز المؤسسي ضد المرأة، واستمرار التداخل بين الثقافة والدين وخطابات حقوق الإنسان.

المآلات والتحولات الدرامية للربيع العربي

انحسار الديمقراطية وتدني وضعية حقوق الإنسان، بما في ذلك أوضاع الشباب والنساء، وحصار المجتمع المدني في معظم بلدان المنطقة العربية اليوم، فضلاً عن انتشار العنف المسلح، لا ينفصل عن أزمة التحولات السياسية التي أعقبت ثورات ما عرف إعلامياً بـ«الربيع العربي»، وتمكن الثورات المضادة على مستويات محلية وإقليمية في تصفية وتشويه هذه الثورات، والانتقام من قياداتها ورموزها. وباستثناء النموذج التونسي، تبعدت آمال التحول الديمقراطي في البلدان التي شهدت ثورات «الربيع العربي».

⁶ See Cole, J. (2011) 'How Neoliberalism Created an Age of Activism'. Aljazeera English. Available at

<https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/11/20111114131340415929.html>

من ناحية أخرى أبدت الأنظمة الحاكمة التي لم تطولها الثورات مقاومة شرسة لدعاة الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، واتخذت إجراءات أمنية وقائية لمواجهة مطالب الإصلاح. وقد فاقم من أزمة حقوق الإنسان فشل القوى السياسية في بعض بلدان المنطقة في الإدارة السلمية للصراعات، وتزايد الاستقطابات السياسية والطائفية، مع توجه بعض القوى الداخلية إلى استخدام العنف والعسكرة لحسم هذه الصراعات لصالحها. الأزمات الداخلية التي تعيشها دول المنطقة خلال الخمس سنوات الأخيرة، تُلقي بالضوء على فشل الصارخ لهذه الدول على مدار تاريخها، في إدارة التنوع السياسي والديني والعِرقي. هذا التنوع يكون في معظم الأوقات حافزاً لصراعات وجودية تقوض هذه الدول. لم يغير الربيع العربي من هذا الواقع بل كشف عن عجز معظم الأطروحات السياسية والأيديولوجية المهيمنة على الساحة على تقديم نموذج ناجح في تأسيس بناء دستوري ومؤسساتي يقوم على احترام حقيقة التنوع في هذه البلدان، وإدارتها بشكل سلمي. وقد كان للتفاعلات السياسية الإقليمية أثراً في تعثر ثورات الربيع العربي. فالاستقطابات وتعارض المصالح الجيوسياسية بين القوى الإقليمية المختلفة المتمثلة في السعودية والإمارات وإيران وقطر وتركيا. حيث رأت النخب الحاكمة لهذه البلدان في الربيع العربي تهديداً مباشراً لها، أو فرصه لتعظيم مصالحها وطموحاتها الإقليمية عبر تمكين تيارات سياسية يعينها للسيطرة على الحكم في بلدان الربيع العربي. هذه الدوافع جعلت هذه القوى تسعى إلى توجيه مسار التحولات السياسية عبر الأدوات المالية والعسكرية، وتحويل النزاعات الداخلية في سوريا واليمن والعراق وليبيا إلى ساحات لحروب بالوكالة عن هذه القوى الإقليمية.

وقد دفع تصاعد نشاط جماعات العنف الديني في منطقة الشرق الأوسط وخارجها خلال العقد الأخير المجتمع الدولي لوضع استراتيجيات جديدة لمكافحة التطرف العنيف، والتي تتطرق لقضايا التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشباب⁷. فقد أشار قرار مجلس الأمن رقم 2250 لعام 2015 على «أهمية معالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى تزايد نزعات التشدد المفضية إلى العنف والتطرف العنيف في صفوف الشباب على نحو يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب». وفي هذا الإطار ضمت خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف عدداً من البنود تتعلق بالشباب والمرأة تشمل تشجيع وضمان مشاركة الشباب والمرأة في مختلف مؤسسات صنع القرار، والتمكين السياسي والاقتصادي للشباب والمرأة⁸.

7 أنظر قرارات مكافحة الإرهاب رقم 2178 و 2195 لعام 2014.

تعثر التنمية الاقتصادية والإنسانية

تعاني كثير من دول المنطقة العربية من فقر في مؤشرات التنمية الإنسانية الخاصة بالتعليم والعمل، والصحة والسكن، وفقر في الخدمات العامة، والاختلال الجغرافي البنيوي في التنمية المحلية. وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 فإن الشباب يحتل النسبة الأكبر من الهجرة غير النظامية، كما تعاني فئة الشباب والمرأة من المعدلات الأكبر لمؤشرات التهميش الاقتصادي من فقر وبطالة وسوء نوعية الخدمات العامة من تعليم وصحة. وقد انخرط الشباب خلال العامين الأخيرين في سلسلة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاعدت في العديد من بلدان المنطقة بصرف النظر عن مستوى أدائها الاقتصادي أو مساحات الحريات السياسية بها. حيث اندلعت هذه الاحتجاجات في دول بها مساحات واسعة من المشاركة السياسية والحريات العامة مثل لبنان وتونس، أو دول تمر بنزاعات داخلية ممتدة وتوترات طائفية مثل العراق، ودول أخرى أكثر تقييداً للحريات المدنية والسياسية مثل المغرب والأردن والسودان. عكست هذه الاحتجاجات في مجملها فشل بنيوي في إدارة اقتصاديات دول المنطقة، وفي تلبية نخبها الحاكمة للاحتياجات الرئيسية للشعوب، واختلال توزيع وإدارة الثروات، فضلاً عن تهميش مناطق وأقاليم بأكملها في كثير من البلدان العربية⁹، رغم توافر ثروات طبيعية في بعض هذه الأقاليم لكن يحرم أهلها من عائداتها. وقد دفع هذا الوضع الاجتماعي المتأزم بعض المحللين للحديث عن موجة جديدة قادمة لثورات الربيع العربي¹⁰. وقد أفرزت هذه الاحتجاجات قيادات مدنية وحقوقية وسياسية جديدة، كما أن معظم المنخرطين بها غير مؤطرين تنظيمياً في الهياكل الحزبية أو المدنية الموجودة في هذه البلدان. وقد واجهت حكومات هذه الدول قيادات وأفراد هذه الاحتجاجات خاصة الشباب بالعنف والاعتقال والمحاكمات ذات الطابع السياسي. ولعل تجارب العقود الأخيرة في بلدان المنطقة تذكر بأن تأخر أنظمة الحكم في التجاوب مع مطالب هذه التحركات السلمية واستمرار التهميش والقمع يزيد من الانقسامات المجتمعية والسياسية والطائفية والتي تهدد بدورها استقرار هذه البلدان، أو تزيد من قدرات جماعات العنف في التجنيد خاصة بين الشباب.

9 أنظر ورقة تحليلية حول هذا الموضوع صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة في أبريل 2018

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/03/resource-regionalism-in-the-mena_english_web.pdf?utm_campaign=Brookings%20Doha%20Center&utm_source=hs_email&utm_medium=email&utm_content=61810768

10 أنظر تقرير للفاينانشال تايمز في 5 مارس 2018

<https://www.ft.com/content/a6229844-1ad3-11e8-aaca-4574d7dabfb6>

شروع التمييز المؤسسي ضد المرأة

تبنّت معظم بلدان المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين سلسلة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية لتحسين أوضاع المرأة في المجالين الخاص والعام، وانضمت معظم هذه الدول للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن تعرض المرأة لصور شتى من التمييز، والعنف القائم على أساس نوع الجنس مازال واقعاً يوميّاً في بلدان المنطقة. ولم تكن مفاجأة أن تكون الفجوة في المساواة بين الرجل والمرأة واحدة من التحديات البنيوية التي تواجهها عملية التنمية الإنسانية في المنطقة العربية بحسب التقرير الأول للتنمية الإنسانية في العالم العربي. لكن هناك تفاوت كبير في مستوى تحقق المساواة بين الجنسين بين الدول العربية، فقد حققت بلدان المغرب الكبير وبشكل أخص تونس والمغرب وثبات نوعية في هذا الطريق بالمقارنة لباقي البلدان العربية. وقد لعبت النساء والجمعيات النسائية دوراً بارزاً منذ تسعينيات القرن الماضي في الضغط من أجل تحسين أوضاع المرأة أو تحقيق المساواة بين الجنسين. استمرار شيوع التمييز ضد المرأة في الأسرة أو الحياة العامة يحول بلا شك بين النساء وبين تفعيل وتوسيع مشاركتهن في الحياة السياسية والمدنية، ويقلل من فرصهن في تحسين ظروف الحياة، والاندماج في الحياة الاقتصادية.

التداخل بين الثقافة والدين وإنتاج حقوق الإنسان

تظل التفاعلات السياسية والاجتماعية في إطار هياكل علاقات القوة المتغيرة هي العوامل الرئيسية التي يتم من خلالها إنتاج وإعادة إنتاج حقوق الإنسان، والخطابات الدينية في المجتمع، ونموذج علاقات الدين بالدولة، وأدوار الدين في المجال العام. هذه العوامل هي التي تحدد التفسيرات والفلسفات الدينية التي ستسود أو تهمش في المجتمع. إضفاء أي حتمية على مصير العلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان يجافي تجارب الواقع في البلدان الإسلامية والتي تؤشر على تنوع في الممارسات والمصائر. تجربة التحديث في بداية ومنتصف القرن العشرين لها أيضاً تداعياتها على تطور الخطابات الدينية في البلدان الإسلامية وعلى خبرات الحركات الإسلامية فيها. فالتحديث في دولة مثل تركيا اتجه إلى فصل الدين عن الدستور والتشريع وتحجيمه في الحياة السياسية، وفي تونس اتجهت ظروف التحديث إلى إقرار إصلاحات نوعية في مجال حقوق المرأة، وتقوية الاتجاهات العلمانية والليبرالية في المجتمع، لكن سارت تجربة التحديث

في مصر خلال القرن العشرين في اتجاه تزايد تدريجي لدور الدين في الحياة الدستورية والتشريعية، وتصاعد في نفوذ حركات الإسلام السياسي، وقد دعمت هذه التوجهات في أعقاب انهيار النموذج القومي الناصري في نهاية الستينيات من القرن الماضي.

ومن ضمن المتغيرات السياسية التي تؤثر في طبيعة العلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان في المجتمعات الإسلامية هي مدى التنوع والتوازن في القوى في المجتمع المدني والسياسي، ومدى نفوذ تيارات الإسلام السياسي، ومدى التطور الفكري أيديولوجيا لدى هذا التيار. ومن هذه المتغيرات أيضاً الدور التاريخي للمؤسسات الدينية الرسمية، ومدى نفوذها في الحياة السياسية والقانونية والتعليمية، وتوجهات قياداتها، وعلاقات القوى بداخلها، من ناحية أخرى يكون للمؤسسات القضائية دوراً مهماً أيضاً في وضع منهج لتأويل الشريعة الإسلامية، وفي تعريف العلاقات بين الدين والدولة. تطور قانون الأحوال الشخصية في كل من مصر وتونس والمغرب يعد من أحد أبرز الأمثلة التي توضح تأثير هذه المتغيرات على تطور العلاقة بين الشريعة وحقوق الإنسان.

المواقف المتباينة للأحزاب الإسلامية من حقوق الإنسان مثلاً أحر على تأثير السياقات السياسية والاجتماعية على فهم وممارسة حقوق الإنسان. لا يميز الكثيرون بين الإسلام والإسلام السياسي. الأمر الذي يؤدي إلى الاعتقاد بأن الإسلام بطبعه يؤسس لفكرة الإسلام السياسي ويدعو لتأسيس ما يُعرف بالدولة الإسلامية. هذا الخلط يتناقض مع تاريخ الإسلام والمسلمين، ومع الواقع الفكري في العالم الإسلامي منذ القرن الثامن عشر. أنصار الإسلام السياسي ينتقدون توصيف الإسلام بالسياسي لأنهم يعتقدون أن السياسة ركن رئيسي في الإسلام باعتباره دين شامل ينظم جميع أوجه الحياة. الإسلام مثله مثل أي دين يشتمل على تقاليد فكرية متنوعة ويتحمل تاريخه تأويلات متعددة. قد تكون من ضمنها أفكار الإسلام السياسي لكنها لا تمثله حصرياً فجميع المسلمين في العالم ليسوا بالضرورة مؤمنين بمقولة أن الإسلام دين ودولة أو أن الشريعة الإسلامية لا بد وأن تكون القانون الحاكم للدولة الإسلامية الحديثة¹¹.

وعلى الرغم من أن هناك قواسم عامة مشتركة بين جميع تيارات الإسلام السياسي، والتي يأتي في مقدمتها بناء نظام حكم إسلامي يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أن هناك اختلافات فقهية وتكتيكية بين هذه التيارات. تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس خلال العقد الأخير يقدمان دليلاً عملياً على هذه

See Tibi, Bassam.(2012) Islam and Islamism. New York: Yale University Press 11

الاختلافات. ففي مصر تبنت جماعة الإخوان المسلمين أجندة محافظة تجاه حقوق المرأة، وحرية العقيدة، وحرية الرأي والتعبير، والتعددية السياسية، كما توافقت مع التيارات السلفية على تقوية بنود الشريعة الإسلامية، في أول دستور بعد ثورة يناير 2011. في تونس أبدت قيادات حركة النهضة تسامحاً أكبر تجاه حقوق المرأة، واكتفت بالتنصيص في الدستور على أن الإسلام دين الأغلبية، دون النص على تطبيق الشريعة الإسلامية. هذه المواقف التي تبنتها حركة النهضة تعود إلى التكوين الفكري والأيدولوجي الأكثر ليبرالية لمؤسس الحركة الشيخ راشد الغنوشي، وإلى سابقة التوصل إلى تفاهات تاريخية بين حركة النهضة وباقي الفصائل السياسية في تونس في الأعوام الأخيرة من نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وأيضاً إلى وجود توازن في القوى بين التيارات الإسلامية وغيرها من تيارات سياسية في السياق التونسي، الأمر الذي لم يتوافر في مصر خلال السنوات التي أعقبت رحيل الرئيس السابق حسني مبارك.

السياق الإقليمي أيضاً له تأثيره، فقد كان للخطاب الديني المحافظ في بلدان الخليج تأثيراً على دولة مثل مصر بشكل يفوق دولاً أخرى مثل تونس أو المغرب. وعلى الرغم من أن الزخم حول حقوق الإنسان قد اكتسب دفعة من المجتمع الدولي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات فإن ازدواجية المعايير في سياسات القوى الدولية تعطي فرصة للتوجهات المعادية لقيم حقوق الإنسان في العمل على إضعاف المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى ففي العقد الأخير استطاع عدد من القوى الدولية مثل روسيا والصين تشكيل تحالفات عابرة للقارات، تضم معظم دول منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة، إما للدفع بفكرة الخصوصية الثقافية في مواجهة عالمية حقوق الإنسان (القيم التقليدية) ولعرقلة تطور معايير حقوق الإنسان في بعض المجالات مثل حقوق المثليين.

مرجعية حقوق الإنسان وحماية الشباب والمرأة

تكفل مرجعية القانون الدولي لحقوق الإنسان مجموعة من الضمانات القانونية والمعايير الاسترشادية لحماية النساء والشباب، والتي يمكن اعتبارها المضمون المعياري والقيمي للديمقراطية، والشروط التي من خلالها تستطيع كافة فئات المجتمع أن تشارك بفعالية في مؤسسات الدولة الديمقراطية. كفرع من فروع القانون الدولي العام، تتمثل المصادر الأولية للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الاتفاقيات الدولية والتي تضع قواعد

معتزلاً بها صراحة من جانب الدول، العرف والعادات الدولية المرعية التي تواترت عليها الدول، ومبادئ القانون العامة التي أقرتها وأجمعت عليها، كما تعد أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام مصدرًا ثانويًا أو احتياطيًا للقانون الدولي وكاشف عن أحكامه¹². بشكل عام يمكن تصنيف الضمانات التي يقدمها القانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الشباب والمرأة في إطار أربعة أهداف رئيسية تشمل تحقيق المساواة ومنع جميع أشكال التمييز، وتأسيس ضمانات قانونية ومؤسسية لمشاركة الشباب والمرأة في الحياة العامة، وتحقيق التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخيرًا حماية الممارسة الفعلية للحقوق¹³. كما يعني القانون الدولي الإنساني بحماية الشباب والمرأة أثناء النزاعات المسلحة من خلال مرجعيته المتعلقة بحماية المدنيين وقت النزاعات المسلحة، الدولية والداخلية والتي ومن ركائزها اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977، فضلًا عن اتفاقية عام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام 1967.

تقوم اتفاقات حقوق الإنسان على تحقيق المساواة بين الأشخاص، وتحظر التمييز في ممارسة الحقوق، أو التمييز بشكل عام على أي أساس. حماية هذا المبدأ وحماية الحقوق المدنية والسياسية بشكل عام تتطلب ضمان نزاهة واستقلال السلطة القضائية. حماية المشاركة في الحياة العامة في الاتفاقات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان تتطلب من الدول اتخاذ التدابير الدستورية والقانونية والمؤسسية لضمان مشاركة الأفراد في إدارة الشأن العام على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، واحترام الإرادة العامة للمواطنين. لكن ممارسة الحق في المشاركة السياسية تتطلب حماية لحرية الرأي والتعبير، الحق في تداول المعلومات، حرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وتأسيس النقابات المهنية والاتحادات العمالية. وقد أصبح مبدأ عدم التجزئة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحدًا من المبادئ الرئيسية في الخطاب العالمي لحقوق الإنسان كما عبر عنه إعلان وبرنامج عمل (فيينا) الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان لعام 1993 في التأكيد على «أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضًا. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية

12 المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية <http://www.icj-cij.org/files/statute-of-the-court/statute-of-the-court-ar.pdf>

13 أنظر بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته»¹⁴. وعلى الرغم من أن قضايا الفقر والتمييز الاقتصادي والاجتماعي تعد حالياً أحد أسباب انعزال فئة الشباب والنساء، وتهميشهم السياسي في كثير من مناطق العالم، إلا أنه على المستوى المعياري والمؤسسي فالحماية الدولية والإقليمية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مازالت متأخرة كثيراً بالمقارنة للحقوق المدنية والسياسية.

وتتطلب الممارسة الفعلية للحقوق وجود التزامات إيجابية على عاتق الدولة لإزالة العوائق أمام ممارسة الأفراد لحقوقهم وبشكل خاص الأقليات والجماعات المستضعفة¹⁵. وتضم كثير من اتفاقات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بنوداً تفرض التزامات إيجابية على الدول في تمكين الأفراد في التمتع الفعلي بحقوقهم، مثل إجراءات التمييز الإيجابي التي قد تتبناها الحكومات لفترة من الزمن لتصحيح خلل بنيوي تاريخي في المساواة بين بعض فئات المجتمع وباقي أفرادها، وتعزيز قدرات أفراد هذه الفئات المهمشة لاستعادة حقوقها تدريجياً. وعلى حد قول لجنة حقوق الإنسان المعنية بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن «مبدأ المساواة يتطلب أحياناً من الدول أن تتخذ إجراءات إيجابية للتقليل من الظروف التي تتسبب أو تساعد في استمرار التمييز أو للقضاء على تلك الظروف»¹⁶.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد تبنى الاتحاد الأفريقي ميثاق الشباب الأفريقي، كوثيقة قانونية اعتمدها الحكومات الأفريقية في جامبيا في يوليو 2006، كإطار مرجعي يحدد حقوق وواجبات وحريات الشباب ويساعد الدول في وضع برامجها وخططها الاستراتيجية بشأن الشباب، صادق على الميثاق في شمال أفريقيا كلا من تونس وليبيا، ووقعت عليه مصر والجزائر والسودان، يضم الميثاق الذي جاء في 31 مادة، بنوداً حول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب بما فيها الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومسئولية الدول في القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للشباب، كما يحث الميثاق الدول الأطراف على اتخاذ

14 أنظر إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في يونيو 1993.
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b100.html>

15 انظر المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b010.html>

والمادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b022.html>

والمادة 29 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة <http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPer-sonsWithDisabilities.aspx>

16 أنظر التعليق العام رقم 18 للجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1989

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc18.html>

عدد من الإجراءات لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة من ضمنها ضمان مشاركة الشباب في البرلمان، وتسهيل مشاركتهم وتمثيلهم في الهياكل المختلفة لصناعة القرار على المستويات الوطنية والمحلية.

الشباب والمرأة كفاعلين في التغيير السياسي والاجتماعي

يمكن تعريف عملية التحول الديمقراطي democratisation في حدها الأدنى بأنها تلك الإجراءات المرتبطة بانتقال بلد ما من نظام حكم سلطوي إلى نظام حكم يقوم على احترام الإرادة الشعبية للمواطنين، والتي تتجسد من خلال عقد انتخابات حرة وتنافسية دورية لاختيار من يملعون بمسؤوليات الحكم، واحترام عدد من الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية الرأي والتعبير، حرية التنظيم، الحق في التجمع السلمي، استقلال ونزاهة القضاء، والمساواة بين المواطنين أمام القانون. على المستوى النظري يمكن الحديث عن مرحلتين لفهم أدوار الشباب والمرأة في إطار عملية التحول الديمقراطي؛ المرحلة الأولى تتعلق بالمسببات وفهم أدوار القوى التي تقف وراء انطلاق عملية التحول الديمقراطي، أما المرحلة الثانية فتتعلق بالتحديات والفرص التي تخلقها عملية التحول الديمقراطي للشباب والمرأة، ومدى نجاحها في المرور لمرحلة تكريس الديمقراطية consolidation of democracy.

يعني الاقتراب البنيوي structural approach بفهم المسببات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العوامل المرتبطة بالبيئة الإقليمية أو الدولية والتي تسهل أو تعوق من انطلاق التحول الديمقراطي¹⁷. وتعد نظرية التحديث واحدة من أشهر النظريات التي اتبعت هذا المنظور، والتي ترى أن الدول التي مرت بمراحل مكثفة من التحديث بما يشتمل عليه من اضمحلال وتحول البنى التقليدية للمجتمع، ارتفاع نسب التعليم، ودخول المواطنين وانخراطهم في أنشطة اقتصادية بشكل مستقل عن الدولة، وارتفاع معدلات التصنيع، والتحضر العمراني، وتحسن أوضاع المرأة ومساواتها بالرجل، والتطور في تكنولوجيا الاتصال تخلق بيئة مرشحة بشكل أكبر من غيرها للانخراط في عملية التحول الديمقراطي. إلا أن التحليل في إطار الاقتراب البنيوي يكتمل بفهم أدوار وخيارات واستراتيجيات وتفاعلات الفاعلين السياسيين وطبيعة التماسك أو الانقسامات في نخب

See Teorell, J. (2010) Determinants of Democratisation: Explaining Regime Change in the World 1972-2006. Cambridge University Press. pp.17-18

الحكم أو الاقتصاد، ومدى شعورهم بالتهديد من الانتقال الديمقراطي، وقدرتهم على مقاومة هذا الانتقال، وأدوار مؤسسات المجتمع المدني، ومستوى تعبئة الحركات الاجتماعية. وبحسب كثير من المنظرين فالأسباب البنيوية وبشكل خاص مستوى التحديث الاجتماعي والاقتصادي غالباً ما تكون من متطلبات استقرار واكتمال نمو التحول الديمقراطي في بلد ما لكنها غير ضرورية لبدء عملية التحول الديمقراطي ذاتها، والتي تعتمد على سلوك هؤلاء الفاعلين، ومخرجات التفاوض بينهم¹⁸.

على سبيل المثال ففي إطار ملابسات وسياقات سياسية محددة تكون الانتخابات بمثابة مرحلة مفصلية في الانتقال من نظام سلطوي لنظام آخر تعددي وديمقراطي. في إطار هذا النموذج تضطر النخبة الحاكمة لنظام سلطوي ليس بهدف قيادة عملية تحول ديمقراطي شاملة ولكن قرار فتح مجال الانتخابات التنافسية قد يكون استجابة لضغوط محلية ودولية أو نتيجة حدوث أزمات اقتصادية أو سياسية إلى السماح بمنافسة انتخابية مفتوحة مع قوى المعارضة، والتي بدورها تتخذها فرصة للتعبئة والحشد ليس فقط بهدف التداول السلمي على السلطة لكن لتغيير قواعد النظام السياسي في مجمله. لعل نموذج التحول الديمقراطي في تشيلي هو الأبرز في هذا الإطار، حيث تكتلت قوى المعارضة في تشيلي لمواجهة الجنرال السلطوي أوجيستو بيونوشيه في استفتاء شهير أجري عام 1988 حول استمرار حكمه أو السماح بإجراء انتخابات رئاسية تعددية. وبالفعل نجحت المعارضة في حشد الناخبين في اتجاه الرفض، وأجريت أول انتخابات رئاسية تعددية فاز بها باتريكيو الوين أحد رموز جبهة المعارضة وقتذاك وبدأت مرحلة التحول الديمقراطي والإصلاحات المؤسسية والتشريعية في تشيلي. وفي إطار ما يعرف بالأنظمة السياسية الهجينة والتي تجمع بين سمات الحكم السلطوي مع بعض المساحات المقيدة للمشاركة السياسية وحرية التنظيم والتعبير، يمكن للانتخابات بكافة صورها البرلمانية والمحلية أن تكون فرصة للتعبئة والنضال طويل الأمد للقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

من ناحية أخرى فإن عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي أو ارتفاع مستوى معيشة مواطني دولة ما لا تنتج بالضرورة نظاماً ديمقراطياً، فنمط التحديث قد يقود إلى استقرار أنظمة سلطوية لفترة طويلة من الزمن أو قد يؤدي لدرجات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. في هذا الإطار يقدم صمويل هنتنجتون تفسيراً لشيوع مظاهر عدم الاستقرار السياسي الذي يصيب المجتمعات حديثة العهد بالتنمية، تتجه نظريته

See O'Neil, P. (2015) Essentials of Comparative Politics. New York: W. W. Norton & Company, p.145 and Przeworski, 18

.A. and Limongi, F. (1997) 'Modernisation: Theories and Facts' World Politics 49, no.2, pp.155-183

إلى أن أحد أهم مسببات شيوع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تعود إلى التفاوت الذي قد يحدث بين مستويات التحديث الاقتصادي والاجتماعي وبين مستوى تطور المؤسسات السياسية، وقدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة التي تتبلور في مجتمع ما بفعل هذا التحديث¹⁹. هذا التفاوت بحسب هنتنجتون أدى في كثير من المجتمعات إلى اغتراب وتهميش قطاعات في المجتمع، تواكب ذلك مع ارتفاع توقعات هذه الفئات نتيجة تسارع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فتصاعد مطالب وإحباطات الشباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد يصب في عملية الضغط من أجل التغيير الديمقراطي السلمي أو قد يوجب بفعل عوامل مختلفة من صور عدم الاستقرار المجتمعي والعنف السياسي.

وبتطبيق هذا التحليل على ما شهدته المنطقة العربية من تحولات سياسية خلال العقد الأخير، نجد أن تطور الخريطة الديموغرافية للبدان العربية، والتي يحتل فيها الشباب مساحة كبيرة فضلاً عن أنهم أكثر الفئات تهميشاً سياسياً واقتصادياً نتيجة اختلالات عمليات التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ سبعينيات القرن الماضي، شكل السياق لكثير من التطورات السياسية خلال هذه العقود من تصاعد تيارات الإسلام السياسي والعنف الديني، لتصاعد موجات المعارضة والاحتجاجات السياسية والاجتماعية، وتزايد أدوار الشباب وسط مؤسسات المجتمع المدني²⁰. علاوة على ذلك فإن الطفرة في تكنولوجيا الاتصال خلال الألفينيات، وانتشار استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي²¹، وتزايد التواصل بين الشباب العربي والعالم الخارجي أكثر من أي جيل سابق ساهم في تعبئتهم في القنوات المختلفة للفعل السياسي والاحتجاجي²². من ناحية أخرى ساهم تصاعد حركات وتجمعات حقوق الإنسان بما فيها الحركات النسوية خلال العقود الثلاثة الماضية في تزايد الوعي والحراك المرتبط بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين مع تباين حدود وإنجازات هذا الحراك من بلد إلى آخر. الأمر الذي تجلّى في الدور البارز الذي لعبته المرأة في ثورات الربيع العربي.

النظر في الفرص التي توفرها عملية التحول الديمقراطي للشباب والنساء يتوقف

See Huntington, S. (1973) Political Order in Changing Societies. London: Yale University and Fukuyama, F. (2011) 19
'Samuel Huntington's Legacy: Why His Works on World Order-- Political and Otherwise-- are Still Relevant Today'. Foreign
Policy, 6 January

See Navtej Dhillon and Tarik Yousef (eds.), Generation in Waiting. The Unfulfilled Promise of Young People in the 20
Middle East (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009) and Cetorelli, V. (2018). Arab Political Demography:
Population Growth, Labor Migration and Natalist Policies (revised and expanded third edition) by Onn Winckler (review).
The Middle East Journal 72(2), 349-351

.See Howard, P. N. & Hussain, M. M. (2011). The Role of Digital Media. Journal of Democracy 22(3), 35-48 21

.Hoffman, M. and Jamal, A. (2012), p.186 22

على درجة نجاح دولة ما في تعزيز تطورها الديمقراطي، وتخطى النظر للديمقراطية باعتبارها مجموعة من الإجراءات إلى تعريف آخر يعني بالمضمون القيمي للديمقراطية، وقدرتها الإدماجية لكافة فئات المجتمع، وعلاقتها بحقوق الإنسان. هذا المفهوم القيمي هو الأقرب لتقييم مدى تحسن أوضاع الشباب والمرأة في ظل نظام ديمقراطي، حيث إن تبني بلد ما للديمقراطية بمفهومها الإجرائي لا يعني بالضرورة تحسن أوضاع واتساع نطاق حقوق أفراد المجتمع، أو حتى قدرة قطاعات كبيرة من المجتمع على المشاركة بفعالية في المؤسسات الديمقراطية، فاستقرار النظام الديمقراطي وتطوره يتوقف على تحسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وانعكاسه المباشر على ارتفاع مستوى معيشية المواطنين، واستقرار المؤسسات الدستورية والتمثيلية، ومدى نجاحها في إدماج كافة فئات المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المؤسسات الوسيطة من مؤسسات مجتمع مدني، ووسائل الإعلام.

ولإعادة تنشيط دور الناخب والمواطن في الحياة السياسية والمدنية برز خلال العقود الأخيرة في أدبيات الفكر السياسي مفهوم الديمقراطية التداولية Deliberative Democracy كمدرسة فكرية تدعو إلى تأسيس آليات وقنوات جديدة للمشاركة الشعبية في نموذج الديمقراطية التمثيلية السائد حالياً لاستيعاب مشاركة المواطنين وإدماجهم في عمليات صناعة القرارات، وتنشيط تواصلهم مع ممثليهم دون الاعتماد فقط على المؤسسات السياسية التمثيلية والانتخابات العامة، فهي محاولة لاستعادة روح الديمقراطية المباشرة. وأصبح من المهم وجود آليات دستورية وقانونية وسياسية لمواجهة تأثير المال على الممارسة الديمقراطية من خلال مراقبة حدود الإنفاق الانتخابي، ووضع قواعد صارمة لتوظيف المال السياسي من جانب اللوبيات المالية الضخمة وشركات الأعمال وتأثيرها على السياسيين المنتخبين؛ فعلى سبيل المثال اتجهت بعض البلدان لإعطاء مجال للناخبين في إطار شروط معينة لسحب الثقة من ممثليهم، وإجراء انتخابات مبكرة، أو لطرح موضوعات على أجندة المؤسسات التمثيلية دون انتظار مواعيد إجراء الانتخابات لانتخاب ممثلين جدد، وهو النظام المعروف بـ Representative Recall ففي 19 ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية يستطيع الناخبون بعد استيفاء شروط محددة سحب الثقة من ممثليهم في البرلمان دون انتظار موعد إجراء الانتخابات، ذات الأمر مطبق في الأرجنتين وكندا ولاتفيا والفلبين والبيرو وبعض كانتونات سويسرا، وأوكرانيا وتايوان وفنزويلا، نفس الأمر طرح في المملكة المتحدة منذ عام 2014 لتقوية المراقبة الشعبية على نواب مجلس العموم.

الشباب والمرأة وخصوصية بناء الديمقراطية في مجتمعات ما بعد النزاعات المسلحة

اهتمام المجتمع الدولي بخصوصية تداعيات النزاعات المسلحة على الشباب والمرأة²³ تواكبت مع تزايد وتشعب خريطة النزاعات المسلحة في العالم وبشكل خاص النزاعات الداخلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن تحول المشهد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مراحل ما بعد ثورات الربيع العربي عبر دخول كثير من بلدان المنطقة مثل سوريا وليبيا واليمن في حالات الصراعات المسلحة الممتدة، وما نتج عنه من تصاعد غير مسبوق في معدلات النزوح القسري لقطاعات واسعة من سكان هذه البلدان. وتقوم منطلقات الاهتمام بالشباب والمرأة في استراتيجيات الأمن وحل النزاعات، على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بحماية فئتي الشباب والمرأة في سياقات النزاعات المسلحة باعتبارهم من أكثر الفئات تضرراً، «ويشكلون عدداً كبيراً من المتأثرين سلباً بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك اللاجئين منهم والمشدرون داخلياً». وتقوم أيضاً على مساهمة الشباب في جهود تعزيز السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها والتركيز على ما يمكن أن تشكله الأوضاع السياسية والاجتماعية لهذه الفئات على طبيعة الاستقرار والأمن في المجتمعات خاصة التي تمر بتحويلات سياسية نوعية أو التي تشهد نزاعات مسلحة وانقسامات واستقطابات عنيفة.

وتتطلب عملية التحول الديمقراطي، عند التعامل معها باعتبارها جزءاً من ترتيبات حل النزاعات المسلحة في مجتمع من المجتمعات، أن تمتد هذا المجتمع بآليات ومؤسسات ودساتير تساهم في معالجة مسببات هذا النزاع، وتحقيق الانسجام المجتمعي، ومنع سقوط المجتمع في دوامات من العنف أو تأجج الاستقطابات الحادة بين فئاته خاصة تلك المجتمعات التي تتميز بانقسامات قبلية أو عرقية أو دينية²⁴. وفي كثير من الأحيان تتميز اتفاقات إنهاء النزاعات بقدر عالي من الهشاشة مما يفتح الباب أمام عودة وتجدد هذه النزاعات مرة أخرى. في هذا الإطار فالأطراف المنخرطة في التفاوض على تأسيس لنظام ديمقراطي في مجتمعات ما بعد الصراعات عليهم وضع خصوصية هذه المجتمعات في الاعتبار عند صياغة الدساتير، أو وضع أنظمة انتخابية، واختيار نظام الحكم الأمثل،

23 أنظر سلسلة قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن من ضمنها قرارات رقم 1325 لعام 2000، و1820 لعام 2008، و1889 لعام

2009، و1960 لعام 2010، و2106 لعام 2013، و2122 لعام 2013، و2242 لعام 2015، وأنظر أيضاً قرار مجلس الأمن رقم 2250 لعام 2015.

بشأن الشباب والسلام والأمن، والذي كلف الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء دراسة حول المساهمة الإيجابية للشباب في عملية السلام وحل النزاعات، كما طلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية لمجلس الأمن حول أوضاع الشباب في حالات النزاع المسلح.

24 See Stiansen, O. (2013) Post-Conflict Democracy for Durable Peace. Available at

<https://havardhegre.files.wordpress.com/2013/10/oyvindstiansenmathesis.pdf>

وتوزيع الاختصاصات بين أجهزة الدولة، وتحديد إذا ما كان منح أدوار سياسية لمؤسسات تقليدية قبلية أو طائفية في نظام الحكم أمر ضروري لضمان استقرار المجتمع، أو تأسيس المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أو تحقيق المحاسبة والمصالحة والعدالة الانتقالية، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية، والقضائية بعد عقود من الانقسامات والنزاعات المسلحة، وكيفية التعامل مع الطوائف المسلحة، وإدماج عناصرها في الدولة.

من ناحية أخرى يكون إجراء الانتخابات العامة جزءاً من ترتيبات توافقية شاملة لانتقال ديمقراطي سلمي في أعقاب صراعات سياسية واجتماعية ممتدة مثل تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وفرص نجاح الانتخابات كمرحلة رئيسية من مراحل التحول الديمقراطي تكون أكثر إذا ما كانت مسبقة بسلسلة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تجعل من الانتخابات وسيلة من وسائل التداول السلمي على السلطة تضمن لجميع القوى السياسية التواجد على الساحة وأن يكون لديها فرص للمنافسة المستقبلية أو المشاركة في الحكم لا أن تكون الانتخابات مجالاً لحسم صراعات صفرية وجودية تمكن البعض من السيطرة على مقاليد الحكم والدولة مع الإطاحة بالخصوم وتقليل أي فرص مستقبلية للتداول السياسي أو المشاركة في الحكم. فالوظيفة الاستيعابية للانتخابات تقتضي أن يكون هناك ضمانات لتمثيل كافة التيارات السياسية والأيدولوجية، مع الحفاظ على حقوق أساسية للأقليات والجماعات المختلفة لا تتأثر بنتيجة الانتخابات. فالضمانات الدستورية والمؤسسية والتشريعية للحقوق والحريات العامة وحقوق الأقليات تلعب دوراً مهماً في حماية النظام السياسي من ما يمكن تسميته «استبداد الأغلبية» حيث تعتمد بعض القوى السياسية بعد فوزها في الانتخابات إلى التعامل باعتبارها حصلت على صك مطلق للحكم دون قيود. يلعب النظام الانتخابي أيضاً دوراً مهماً في نجاح الانتخابات في وظيفتها الاستيعابية، حيث يحكم أعداد المرشحين وتنظيمهم في قوائم أو كمرشحين في دوائر فردية، طريقة توزيع المقاعد بالنسبة للأصوات وطريقة ترسيم الدوائر الانتخابية. وأخيراً فإن التوافق على مختلف مراحل العملية الانتخابية بحيث يمتنع من هم في السلطة عن تطوير قواعد الانتخابات لصالح استمرارهم في الحكم ويتقبل الخاسرون نتيجة الانتخابات. فمعظم الأنظمة السلطوية تعمل على استغلال الانتخابات ليس لتحقيق التقاسم العادل للسلطة لكن لشراء الولاءات وبناء أحلاف لتدعم الطبيعة السلطوية للحكم. لكن الفشل في إدارة انتخابات تمثيلية واستيعابية قد يؤدي إلى الصراعات والاستقطابات الداخلية وقد يدخل بلد ما في دوامات من العنف والصراعات المسلحة.

الشباب والمرأة والتحولت السياسية في تونس وليبيا

اختلاف ملابسات التحول السياسي في مراحل ما بعد الربيع العربي، فضلاً عن تميزات تجربة التحديث السياسي والاجتماعي في مراحل بناء دولة ما بعد الاستعمار فرضت أدواراً وفرصاً وتحديات متباينة للشباب والمرأة في البلدان العربية، وهو ما يتجلى على سبيل المثال في سياق المقارنة بين التجربتين التونسية والليبية، ففي حين وفر الانتقال السياسي في تونس فرصاً واسعة لاستيعاب الشباب والمرأة في عمليات التحول الديمقراطي، وأسس لمكتسبات قانونية ومؤسسية مهمة لحمايتهم، فرض تعثر الانتقال السياسي في ليبيا، تحديات وجودية جسيمة أمام الشباب والمرأة، وأحال دون تطور مشاركتهم السياسية والمدنية.

ومع التسليم بما تواجهه تونس اليوم من مخاطر قد تعوق من اكتمال التطور الديمقراطي، أو ربما تشكل انتكاسة في مستوى الحقوق والحريات التي تحققت إلى اليوم، فقد أسس الانتقال السياسي في تونس منذ عام 2011 لسلسلة من المكتسبات القانونية والمؤسسية المهمة والفريدة في مجال إدماج الشباب والمرأة في الحياة السياسية والمدنية. وقد مثل توسع مؤسسات المجتمع المدني منذ عام 2011 على اختلاف تخصصاتها الحاضنة الأوسع لاستيعاب طاقات الشباب والمرأة، وترشيد أدوارهم في تدعيم مطالب التحول الديمقراطي، والإصلاحات المؤسسية والتشريعية، وطرح قضايا حقوقية واجتماعية على الأجندة السياسية، ومنابر الجدل العام مثل قضية العدالة الانتقالية، والمحاسبة، ومكافحة الفساد، والحريات الشخصية والمدنية، والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، والدفاع عن «مدنية الدولة» ووضع حدود وفواصل بين الدين والدولة، كما توسعت مشاركة الشباب والمرأة في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 ثم انتخابات مجلس النواب عام 2014، والانتخابات البلدية عام 2018. وقد كان لناشطات المجتمع المدني دوراً محورياً في الضغط من أجل حماية حقوق المرأة في الدستور الجديد لتونس؛ حيث جاءت المادة 46 من الدستور التونسي لعام 2014 لتتضمن التطورات التشريعية التي تحققت في البلاد على طريق مساواة المرأة بالرجل خاصة في مجال الأسرة والزواج والطلاق، فنصت على أن «تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها»، كما أوجبت المادة على الدولة إجراءات لتفعيل المشاركة السياسية، وحماية المرأة من العنف فنصت على أن «تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات»، و«تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة»، و«تتخذ الدولة التدابير

الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة».

ففي مجال توسيع مشاركة المرأة في البرلمان، ساعد مبدأ التنافس في الترشح للمجالس الانتخابية على تنشيط أدوار المرأة في الانتخابات العامة عقب الثورة، إلا أن معظم الأحزاب لم ترشح السيدات على رأس القوائم الانتخابية لتحقيق تنافس أقمي في القوائم بين الرجل والمرأة في نسبة رئاسة القوائم، وعمدت للتنافس العمودي تحت رئاسة الرجال، مما قلل من نسبة فوز كثير من السيدات خاصة المترشحات عن الأحزاب الصغيرة. إلا أن الأمر اختلف في المجالس البلدية والجهوية ونتيجة الضغوط التي مارستها الجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني، ونائبات مجلس نواب الشعب بما فيهم ممثلات حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، نص قانون الانتخابات البلدية على التنافس العمودي والأقمي بين الرجل والمرأة، مما مكن المرأة من الحصول على رئاسة أكثر من ستين بلدية منها ثلاثة من المدن الكبرى. وعلى مستوى الحماية القانونية للمرأة، فقد تبنت تونس عام 2017 قانوناً يعد الأكثر تقدمة في المنطقة العربية لحماية المرأة من العنف، كما عدل قانون الأسرة عام 2015 للسماح للمرأة باستخراج الأوراق الرسمية لطفلها القاصر والسفر معه دون الإذن المسبق للأب، كما ألغت السلطات التونسية الأمر الوزاري الصادر عام 1973، والذي كان يحظر زواج التونسيات من غير المسلمين، وسحبت الحكومة التونسية التحفظات التي كانت قد أبدتها تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما كان لحماية وتمكين الشباب مكاناً في الدستور التونسي الجديد، فنصت المادة 8 منه على أن «تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية»، ولتوسيع المشاركة السياسية للشباب نصت المادة 133 من الدستور على أن «يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية». وطبقاً للمادة 49 من القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء «يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين الثلاثة الأوائل فيها مترشحة أو مترشداً لا يزيد سنه على خمس وثلاثين سنة يوم تقديم طلب الترشح. كما يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين كل ستة مترشحين تباءاً في بقية القائمة، مترشحة أو مترشداً لا يزيد سنه على خمس وثلاثين سنة يوم تقديم طلب الترشح، وتسقط القائمة التي لا تحترم هذه الشروط»²⁵. وقد كان 52٪ من المرشحين في أول انتخابات بلدية أجريت في مايو

25 القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 مايو 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 77 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فبراير 2017. انظر أيضاً المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (2017) دراسة حول الإطار القانوني المتعلق بالانتخابات

من هذا العام، تقل أعمارهم عن 35 عاماً وتصل النسبة إلى 76٪ لمن هم أقل من 45 عاماً، وقد حصل الشباب الذين لم يتجاوز عمرهم الـ35 سنة على نسبة 37٪ من مقاعد المجالس البلدية.

لكن ما مثلته التجربة التونسية من استثناء في إطار ثورات الربيع العربي، يواجه اليوم تحديات جسيمة قد تعوق اكتمال البناء الديمقراطي، أو تحد من مساحات الحقوق والحريات التي تحققت خلال السنوات السابقة. فعلى الرغم من دخول فئات تقدمية وإصلاحية جديدة للعمل السياسي في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن القيادة الفعلية للبلاد مازلت تحت سيطرة قوى محافظة تعود لنظام بن علي، مع تزايد تأثير المال السياسي والفساد على مخرجات العملية السياسية، كما أن فشل الحكومات المتعاقبة على رفع مؤشرات الأداء الاقتصادي، وتدهور الأوضاع المعيشية لأغلبية المجتمع التونسي، تدفع قطاعات عريضة من المجتمع لعدم الاهتمام والتفاعل مع المؤسسات السياسية والدستورية الرسمية، أو الثقة في جدوى النظام الديمقراطي، مع تزايد لجوء فئة الشباب خاصة في المناطق المهمشة للاحتجاج الاجتماعي والاقتصادي. من ناحية أخرى فالتهديد الأمني المستمر في تونس بفعل تزايد نشاط الجماعات الدينية العنيفة في عدد من المناطق التونسية أو دول الجوار التونسي أثر على الاقتصاد وخاصة المدخول من قطاع السياحة، وعزز من توجهات النخب المحافظة في الحكم من تزايد القيود التشريعية والأمنية على الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير، أو حرية التنظيم والتجمع السلمي تحت زريعة مكافحة الإرهاب.

تعثر التحول السياسي في ليبيا، وتحوله لتنازع مسلح على السلطة يتخلله انقسامات قبلية وجهوية عميقة أعاق اكتمال التجربة الجينية لمشاركة الشباب والمرأة في الحياة العامة، وفي إطار مؤسسات المجتمع المدني والتي عرفتها ليبيا في أعقاب سقوط حكم معمر القذافي²⁶. فقد مثلت استحقاقات الانتقال السياسي في السنوات الأولى لما بعد الثورة الليبية فرص لتوسيع المشاركة السياسية والمدنية للمرأة والشباب. على الرغم من الطبيعة الثقافية والمجتمعية المحافظة في ليبيا والتي فرضت تحديات أمام مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا أن المناخ السياسي في أعقاب الثورة الليبية سهل من

البلدية والجهوية.

http://www.ifes.org/sites/default/files/ifes_tunisia_analyse_loi_electorale_2017_arabic.pdf

See Randall, E. (2015). After Qadhafi: Development and Democratization in Libya. *The Middle East Journal* 69(2), 26
199-221 and Pack, J. & Cook, H. (2015). The July 2012 Libyan Election and the Origin of Post-Qadhafi Appeasement. *The Middle East Journal* 69(2), 171-198

تأسيس نظام انتخابي ضمن تمثيل سياسي للمرأة وإن كان محدوداً. فقد نص قانون الانتخابات الليبي على أن تكون قوائم المرشحين تبادلية أفقياً وعمودياً بين الرجال والنساء للتنافس على 80 مقعداً من مجموع 200 مقعد، وتنتخب المقاعد الباقية بالنظام الفردي دون كوته. وفي النهاية بلغت نسبة المترشحات من النساء في أول انتخابات تجرى عام 2012 للمؤتمر الوطني العام نحو 22٪ من إجمالي عدد المرشحين، حصلت المرأة على 16.5٪ من إجمالي المقاعد. تبنى النظام الفردي في انتخابات مجلس النواب التي أجريت عام 2014 الحد من مشاركة الشباب، إلا أن قانون الانتخابات حافظ على حصة أو كوتة للمرأة في المجلس بنسبة 16٪ من مجموع المقاعد الـ200. لكن اتسمت انتخابات مجلس النواب التي أجريت عام 2014 بشكل عام بانخفاض نسبة مشاركة الناخبين بفعل تعثر عملية الانتقال الديمقراطي بشكل عام، والضعف الذي وصل لحد الشلل في العديد من قطاعات ومرافق الدولة الليبية بفعل الاستقطابات والنزاعات الداخلية الحادة. تزايد انخراط المرأة والشباب في مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام خلال عامي 2011 - 2014، لكن التحولات العنيفة للمشهد السياسي الليبي أعاقت اكتمال هذه التجربة، وفرضت تحديات وجودية على المجتمع الليبي ككل. حيث شكل استمرار الاقتتال الداخلي في ليبيا وتصاعده منذ يونيو 2014، وتصاعد سطوة الميليشيات المسلحة على حساب سلطة الدولة والقانون مخاطر جمة على المشاركة السياسية والمدنية للمرأة، وبشكل خاص النشاط الشباب والناشطات السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان. فقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة تكراراً في حوادث التصفيات الجسدية ضد ناشطات لبيبات بارزات على خلفية مواقفهم السياسية والحقوقية.

خاتمة :

تتجه أدبيات التنمية في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على التكامل بين توافر إجراءات الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان. تجسدت هذه الرؤية في النظرية التنموية لعالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل (أمارتيا سين) في نظريته عن التنمية كحرية، والتي ترى أن نجاح التنمية الاقتصادية يقاس بتوافر عدد من الحريات السلبية والإيجابية المتداخلة فيما بينها، والتي تؤثر على بعضها البعض. تضم هذه الحريات الحريات السياسية، التكافؤ في الفرص، والحماية الاقتصادية للأفراد بما تشمله من الحماية من الفقر، والتمهيش الاجتماعي والاقتصادي. فالتنمية بحسب هذه الرؤية لا يمكن تبسيطها فقط في زيادة دخول الأفراد أو رفع مستويات النمو الاقتصادي لكنها

تتطلب توافر آليات لتمكين الأفراد من ممارسة وحماية حرياتهم وحقوقهم المتداخلة²⁷. عبر عن ذات الرؤية تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، والذي تخصص في تناول قضايا الشباب والتنمية، حيث دافع التقرير عن ضرورة بناء نموذج تنموي إدماجي يأخذ في اعتباره خصوصية مطالب الفئات المختلفة في المجتمع ومنهم الشباب، مطالباً بالبلدان العربية «باعتماد نموذج تنمية يسخر إمكانات التحول الديموغرافي لصالحه، بدلاً من أن تصبح على نحو خطير بشريحة كبيرة من السكان يفتقرون إلى القدرات المتكافئة ويفتقدون الفرص»، محذراً من أن استمرار التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشباب يضيف لعوامل عدم الاستقرار في المنطقة العربية²⁸.

اختلاف ظروف وشروط التحولات السياسية في مراحل ما بعد الثورات العربية، فضلاً عن تمايزات تجربة التحديث السياسي والاجتماعي في مراحل بناء دولة ما بعد الاستعمار فرضت أدواراً وفرصاً وتحديات متباينة للشباب والمرأة في البلدان العربية. لقد لعب الشباب والمرأة أدواراً مهمة في اندلاع ثورات الربيع العربي²⁹، الأمر الذي دفع الرباعي التونسي الفائز بجائزة نوبل لاعتبار الجائزة «تكريماً للمرأة التونسية وللشباب التونسي» مع إسهادتهم بانخراط الشباب التونسي في الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية³⁰. لكن استقرار وتطور المشاركة الفعلية للشباب والمرأة في الحياة السياسية والمدنية يظل رهناً بنجاح استكمال البناء الديمقراطي في دولة مثل تونس في ظل وجود مخاطر اقتصادية وأمنية وإقليمية تحاصر هذه التجربة. وفي سياق التطورات السياسية في ليبيا، وعلى الرغم من الأدوار التي تقوم بها فئات الشباب والنساء في إطار مؤسسات المجتمع المدني لإيجاد حل سلمي للنزاع المسلح هناك، أو مواجهة التداعيات الإنسانية لهذا النزاع، يظل نجاح إدماجهم في النظام السياسي مرهوناً بتقدم الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في التوصل لحل شامل ومستديم للأزمة الليبية.

27 See Sen, A. (2000) Development as Freedom. Anchor

28 أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 : الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير». ص 148

29 See Schraeder, P. J. & Redissi, H. (2011). Ben Ali's Fall. Journal of Democracy 22(3), 5-19

30 أنظر خطاب الرباعي في حفل تسليم جائزة نوبل للسلام 2015، أوسلو 10 ديسمبر 2015.